

بقلم: حسبي أبو المجد

المسيرة الطويلة
من
الهزيمة إلى النصر

خمس سنوات مع "السادات"
الرجل الذي أحال هزائمنا إلى انتصارات

السيادة القادرون

في مقدمة ماقعترز به مصر وتفخر ان فيها من بنوها قضاة آمنوا بربهم الحق العدل وطبقوا بكل مايمكون من جهد وایمان وصدق قوله تعالى : « واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » واذا كان قضاونا - ولا يزال - موضع اعتراضنا وفخاره فإنه في نفس الوقت كان ولايزال موضع حبه واحترامه وتقته .. لم يعرف قضاونا عبر تاريخه الطويل شعب مصر كشيع او احزاب او هيئات او طبقات ، او حاكمين او محكومين وانما عرفه كمصريين فقط يقيم بينهم العدل ويعرف لديهم منارة الحق والإنصاف والمساواة . وفي أحلك الظروف التي مرت بمصر ، وعندما كان البعض يعتقد ان كل شيء قد انتهى وان دولة الفيلم ستستمد الى قيام الساعة ، عندما كانت الاحداث المؤلمة

تتوالى والمعاصي المذلة ملهمة تتتابع والخير يصبح
 الاستثناء والشر يصبح القاعدة كانت اعين
 شعيبنا ترنو الى محراب العدل والى رجال
 العدل باعتبارهم الملحاح الامين والمنار الهايدي
 والنور الذي يضيء الطريق ، ويفتح ابواب
 الامل بل باعتباره اليد القوية التي تصفع كل
 عات مستبد ، توقيفه عند حده ان لم تهد بنيانه
 وكيانه وتساهم بجهد كبير في القضاء على
 دولته وزوال جاهه وصولجانه ، عندما كان
 - مثلا - كروم ملك مصر غير المتوج ، الأمر
 الناهي في كل صغيرة وكبيرة من أمور البلاد
 لا يجرؤ صاحب السلطة الشرعية ان ينقض
 له امرا ولا يستطيع الكبراء والوزراء الا ان
 يتحملا لجبروتة وديكتاتوريته . كان قضاة
 مصر يصفونه دائما باحكامهم العادلة الجريئة
 لا يخشون تهديده او وعيده ولا يفكرون في
 مناصبهم او في مستقبل أولادهم وانما يقولون
 دائمها كلمة الحق عالية مدوية . كانوا جميعا
 على النحو الذي وصف به ابراهيم الهماوي
 زميله فاسق امين عندما قال فيه . كان فاسق
 مثل الاعلى لما يجب ان يكون عليه القاضي
 المصري علما ودراسة وسموا وجلا ، كانت
 اعصابه تقطر رقة وحساسية ، كله دعائة
 وكله رقة وحاشية ومحنة ذلك فانه كان
 يستشري كالاسد كلما وقف في وجه العدالة
 فائق او اكتنفها شبهة او وجه اليها افتراه »

في قضية مقتل بطرس غالى جند الاحتلال
 البريطاني في مصر كل قواه السياسية
 والعسكرية لضرب الحركة الوطنية المصرية
 وقد مجموعه من خيرة شباب مصر الى المحاكمة
 بقية التخلص منهم ومن التيار الوطنى الذى
 يمثلونه ، وتعرض قاضى الاحالة متولى غنائم
 - برحمه الله - لسفوط عديدة ليقدم هؤلاء
 الى محكمة الجنائيات ولكن القاضى العادل
 - كما اطلقوا عليه يومئذ - لم يتاثر باية
 سقوط مضحيا بوظيفته ومستقبله ولم يحكم
 الا ضميره فبراً هؤلاء الشبان فيما عدا
 ابراهيم الورداوى الذى اعترف باته وحده
 قاتل بطرس غالى لاسباب سياسية محضة

وكان يوم الحكم بتبرئة هؤلاء الشبان من اعيادنا الوطنية التي لاتزال خالدة في وجداننا المصري الوطني . وعندما تامر الاحتلال البريطاني بالتحالف مع السرای على ضرب الحركة الوطنية المصرية - بعد التخلص من وزارة سعد زغلول المؤيدة من الشعب وقدم احمد ماهر ومحمد فهمي النقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلى وأحمد جاد الله وغيرهم من قيادات الشباب الوطنى الى محكمة الجنابات التي كان يرأسها مستر كبرشو وكان كامل ابراهيم وعلى عرب مستشارين بها ، توالت الفضوط السياسية على هيئة المحكمة حتى يكون قرارها متنقاً مع الاهداف الاستعمارية فيه ان عضوى المحكمة لم يتاثرا بذلك الفضوط وكان قرارهما بتبرئة احمد ماهر ، والنقراشي والشيشيني وأحمد جاد الله - الزعيم العمالى المعروف ولتشد - ويستقيل رئيس المحكمة معتبراً على احكام البراءة ثم يتوجه فود استقالته - التي لم يعرف القضاة لها مثيلاً من قبل - الى دار المندوب السامي البريطاني وكان لحكم البراءة اثره الكبير في تدعيم القضاء المصري في معركته ضد الاحتلال البريطاني ، وعندما تولى اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٠ والفى الدستور وحكم الشعب بالجديد والنار كان قضاة مصر فى مقدمة القوى الوطنية التي وقفت ضد ذلك المهد الديكتاتوري الاسود فبرأت احدى المحاكم فى ٥ يناير ١٩٣٢ توفيق دباب وعزيز ميرهم وكانت قد قدمها الى المحاكمة بتهمة الاسادة الى حكومة اسماعيل صدقى ، وفي قضية الدارى والخصابنة وغيرهما وصفت محكمة النقض والابرام - أكبر هيئة قضائية فى مصر وكان رئيسها عبد العزيز فهمي وصفت حكم اسماعيل صدقى بأنه «اجرام فى اجرام» ولعل فى مقدمة ما يعتز به شعب مصر ، ويفتخر ان الكثرين من قضاطه قد لعبوا اخطر الادوار فى تاريخ مصر السياسي وأن اخطر الاسماء التي اشتهرت فى قيادة الحركة الوطنية كانت من نجوم القضاة :

محمد فريد ، سعد زغلول ، عبد الغالق
 ثروت ، عبد العزيز فهمي ، على ماهر ،
 مصطفى النحاس ، محمد زكي على وغيرهم ،
 وغيرهم من احتلوا صفحات نيرة من سجل
 تاريخنا الوطني ، وفي الوقت ذاته كان في
 مقدمة ما يعتز به شعبنا ويفتخر إيفاً ان
 بعض ابنائه الذين اتهموا في قضايا وطنية
 كبرى قد لعبوا اخطر الادوار في تاريخنا
 القومي ، وفي مقدمتهم الرئيس محمد أنور
 السادات . وتحضرني بهذه المناسبة ، كلمة
 فيلت منذ اربعين عاماً قالها صبرى أبوعلم
 يرحمه الله ، وهو يتحدث عن محكمة جنایات
 مصر ، واقترانها بتاريخ مصر السياسي
 والاجتماعي وتحول ساحتها الى مرصد
 ترصد فيه هزات العالم السياسي واحاديث
 مصر الكبرى وكيف كانت قاعتها منبراً تنقل
 اليه ثورة الشارع المصري بكل ما فيها من
 المعانى .. معانى الحياة المتداقة المتداقة
 .. ومن نفس الاتهام في محكمة جنایات
 مصر يقول صبرى أبوعلم : في هنا نفس
 توالي وتوقف شخصيات لها خطورها في كل
 مسائلك الحياة .. هناك من خلف أهود
 الحديد المدببة كالسهام أطلت روس قادة
 الرأى العام كتاباً وساسة وزعماء ليتلقو
 ضربات الاتهام .. في هنا نفس وقف رجال
 كانت قضاياهم جزءاً من تاريخ مصر العديث
 وكانت الأحكام التي صدرت فيها نقطتاً التحول
 في مجرى الأحداث .. وقفوا وقد سلطت
 عليهم شهوات الخصومة نارها لاترحم وسد
 عليهم الاتهام منفذ الخلاص . لقد كان لكل
 حادث في أركان تلك المحكمة صدى وعلى
 جدرانها طلا .. توالت عليها صور العوادث
 والوانها دنست فيها مواكب الحياة الاقتصادية
 والسياسية »

ولعل اخطر ما من تلك القاعة التاريخية
 من احداث لقاء الرئيس انور السادات برجال
 القضاء في تلك القاعة التي شهدت منذ
 سبعة وعشرين عاماً انور السادات متهمًا في
 قضية الاغتيالات السياسية .. ان التاريخ لم
 يذكر حدثاً كذلك الذي وقع في يوم الاربعاء

الماضى عندما يتوجه قائد الشعب الى تلك القاعة التاريخية ليخاطب رجال القضاء ، كما لم يخاطبهم اي حاكم من قبل .. ولعلى لا انهم بالبالفة اذا ما قالت ان تلك الكلمة التى القاها الرئيس محمد انور السادات فى رجال القضاء تعتبر من اخطر ما القى من كلمات سياسية فى السنوات الاخيرة .. لقد حرص الرئيس انور السادات على ان يعطى رجال القضاء حقهم من التكريم ، كما حرص فى الوقت ذاته على ان يرسى بصرامة ووضوح القواعد الرئيسية لذلك البناء الشامخ الذى اقامه منذ خمس سنوات ونعني به « سيادة القانون » وكرجل كان يوما من رجال القضاء الواقف كما يقولون - المحاماة - وكمواطن من ابناء هذا الشعب الذى قاسى ما قاسى عند غياب القانون ، املاة ميناء بالدموع فرحا وفpiteة وانا استمع الى رئيس جمهورية مصر العربية وقائدها يقول في مستهل خطابه « انه لشرف كبير لرئيس الجمهورية ان يكون رئيسا لمجلس القضاء » وكم كان الرئيس السادات موقفا الى بعد حدود التوفيق وهو يخاطب رجال القضاء معبرا اصلح تعبير عن قيم مصر ووحدتها اذا يقول : انتم العراس على سيادة القانون .. انتم المسؤولون عن تطبيق سيادة القانون انتم المسؤولون على ان يتمتع كل انسان على ارض هذا البلد الطيب بالطمأنينة بعد الغوف وبالحب بعد الحقد ، انتم المسؤولون ان تشعوا الحدود لكي يعرف كل انسان ماله وما عليه ولكل تعيش أسرتنا المصرية كما اراد الله سبحانه وتعالى ان تعيش حياة شريفة قوية فيها اصالة هذا الشعب ، وفيها ايمان هذا الشعب . ويقول الرئيس السادات وهو يخاطب ايضا رجال القضاء : انتم المسؤولون ودوركم خطير في هذه المرحلة التي نقيم فيها النساء حتى تشعوا التقاليد لاجيالنا القليلة ، فيظل مجتمعنا مجتمع الامن والاخوة ، المجتمع الذى يعرف كل انسان فيه انه لا سيادة الا للقانون على الكبير والصغير على السواء ..

انت ضمير هذا الشعب في مجتمعه ، لستم
لهينة ، ولا لحزب ولا لطيفة .. انت ضمير
الشعب في كل مراحل كفاحه في آماله وفي
آلامه ، لا سلطان الا لضميركم وضميركم
مستمد من ضمير هذا الشعب »
ويقول الرئيس السادات : وقت ان
كان المستعمر قاتلها بسيفه وصولجانه وقت
ان كانت الاحزاب تتلون كل يوم وسط كل
هذا احتفال القضاء بارتفاعه الى مستوى
مصر ، هذا البلد الطيب الاصيل احتفال
قضاؤنا بكل هذه الصفات » .

ويشيد الرئيس السادات بقوله الحق
والعدل والحرية التي قالها القضاة المصري
ممثلا في محكمة الجنائيات التي وقف الرئيس
السادات أمامها متهمًا في قضية الاغتيالات
السياسية ، يشيد بعدلة المستشارين
عبداللطيف محمد يرحمه الله ومحمد
صادق فهمي وابراهيم خليل - أطال الله
حياتهم . وبأنور حبيب مثل النساية في تلك
القضية ثم يقول انى اسعد الناس برجال
الاسرة القضائية الذين انا مدين لهم وسائل
مدينا لهم بانتقامى من هذا المكان « قفص
الاتهام » الى هذا المكان « المنصة التي
كان يجلس عليها الرئيس السادات » والذى
لاشك فيه ان قضية الاغتيالات السياسية
التي اتهم فيها الرئيس السادات تعتبر من
اخطر القضايا التي شهدتها محاكم مصر ،
وكان عدد المتهمين في تلك القضية - كما
هو معروف - ٢٦ شابا من خيرة شباب
مصر ، وكان عدد المحامين الذين ترافعوا في
تلك القضية ٣٥ محاميا استمرت مراقباتهم
٧ جلسات . وقد زادت صفحات محاضر
التحقيق في تلك القضية على ١٥٠٠ صفحة
وقد استدعي للشهادة في تلك القضية كثير
من زعماء مصر في مقدمتهم مصطفى النحاس
ومكرم عبيد ومحمد زكي على وعلى ماهر
وحافظ رمضان وحسين سري ومحمد حسين
هيكل .. وقد حفلت القضية بكثير من
المباحثات من بينها مرافعة الاستاذ حسين
أنور حبيب مثل الاتهام الذي بدأ مرافعته
بتقوله : سنظل نلعن الانجليز أبد الدهر ،

ماداموا محظيين بلادنا ولو كانوا في أجدب
 بقمة منها ، ويعيشون الى ان كل باب يغلق
 كانوا يصافقون في وجوههم وان كل حجر
 بارض الوادي ودلو طار فحسبهم في جيابهم
 وان كل كلب ينبع الماء يصرخ في وجوههم
 اخرجوا ، اخرجوا من هذا البلد .. الجلاء
 ووحدة وادي النيل شعورنا وشعارنا بل هو
 تردید لوجيب قلوبنا ونيفصال دمنا وهمسات
 ارواحنا شيئاً وشبيباً ، رجالاً ونساء
 وعندما جاء النائب العام محمود منصور
 ليقول ان تلك العبارات لا تعبر بحال عن دائرة
 النيابة هاج المتهون وفي مقدمتهم انور
 السادات للذى وجه كلامه الى النائب العام
 قائلاً - كما جاء في محضر الجلسة - ايه ده
 ياسعادة النائب ازاي تقول الكلام ده انور
 بك لم يرتجل ده كان بيقرأ في ورقة ..
 مش كلام ، ازاي النائب العام المصرى الوطنى
 عايز يستحب الكلام ده ، اتك مصرى والجميع
 على راسهم رئيس الحكومة يريدون أمانى
 المصريين وهى وحدة وادى النيل والجلاء التام
 والنميراشى قال فى مجلس الامن ان
 الانجليز لصوص وقراصنة فتائى انت لتسحب
 هذا الكلام ، يجب عليك ان تستقيل وتنزل
 عن الكرسى . وقال انور السادات « أنا
 افضل ان اشنق ألف مرة على ان ارى النائب
 العام يتراجع ويقف هنا موقف غير الشرف :
 وهي دائى ان تلك القضية بحاجة الى دراسة
 جديدة باعتبارها قضية شباب مصر فى تلك
 المرحلة الهاامة من مراحل تطورنا

صبرى ابو المجد